واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

The reality and challenges of digital financial inclusion in Algeria

يلولي طارق[1]، قراري صبرينة[2]

[1] جامعة باجي مختار، عنابة، مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة LARIEDD (الجزائر)،

yalouli.tarek@univ-annaba.org

[2]جامعة باجي مختار، عنابة، مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة LARIEDD (الجزائر)،

grarisabrina@gmail.com

تاريخ الاستلام :2022/10/14 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، والتحديات التي تواجهه، ولتوضيح ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف دقيق للمتغيرات ، والمنهج التحليلي للإلمام بمتغيرات الدراسة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي الرقمي يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر، ولما لها من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومواجهة تحديات البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع ضرورة التحول الرقمي في السياسات الاقتصادية الجزائرية.

كلمات مفتاحية: شمول مالي رقمي، خدمات مالية، مؤسسات مالية، منتجات بنكية، بيئة مالية.

تصنيفاتJEL : E4، E5

Abstract:

This study aims to highlight the reality of digital financial inclusion in Algeria, and the challenges it faces.

Where the study concluded that digital financial inclusion reflects the level of financial services in Algeria, and because of its significant role in achieving economic development, facing unemployment challenges, and achieving social justice, with the need for digital transformation in Algerian economic policies.

Keywords: Digital Financial inclusion, Algerian Financial services, Financial institutions, bankingproducts, Financial environment.

JEL Classification Codes: E4, E4.

المؤلف المراسل: يلولي طارق، yalouli.tarek@univ-annaba.org

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي محرك أساسي للنمو الاقتصادي،فقد سهل التطور التكنولوجي على المؤسسات المالية من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى عدد كبير من الأفراد والمؤسسات المختلفة، مما أدى إلى تخفيض تكلفة تقديم هذه الخدمات المالية،وتحسين مستوى كفاءتها.

مع ازدياد طلب الأفراد على المنتجات البنكية، ظهر مصطلح اقتصادي مالي جديد، وصار متداول بكثرة، وهو مصطلح الشمول المالي، الذي يشير توفر القدرة لدى الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة.

كما أنه وعلى غرار جميع الدول، توجهت الجزائر إلى تبني إستراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي الرقمي ورفع مستوياته وفقا للبيئة المالية الخاصة. وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الجزائر؟

من التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة بموضوع الدراسة وهي:

- ما مفهوم الشمول المالي الرقمي، وما هي أهميته ؟
- ما هو واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر؟
- ما هي أهم معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر؟

- **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية الاقتصادية و الاجتماعية للشمول المالي الرقمي الذي أصبح مطلبا مهمّا في حلّ المشاكل الاقتصادية للجزائر، كونه يعزز من الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

- **الفرضيات:**

- الشمول المالي الرقمي يعمل على تحقيق المنفعة الاقتصادية.
- الشمول المالي الرقمي لا يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر.
- جهود الجزائر لدفع حركية الشمول المالي الرقمي آتت أكلها.

- **أهداف الدراسة:** تكمن أهداف الدراسة في النقاط الجوهرية التالية

- بلورة المفاهيم المختلفة للشمول المالي الرقمي.
- التعرف على أهمية الشمول المالي الرقمي.
- التعرف على الواقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر.
- معرفة أهم معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

- **المنهج المستخدم في الدراسة:**

نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة الوصول إليها، وهي الكشف عن واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر، ومن خلال التساؤل الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه. فقد تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق لمتغيرات الدراسة ومختلف العناصر المؤثرة ذات العلاقة، كما تم اعتماد المنهج التحليلي عبر كامل محاور الدراسة لغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة، خاصة بما يتعلق معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر والجهود المبذولة في تذليلها.

- **هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

- المحور الأول: ماهية الشمول المالي الرقمي
- المحور الثاني: دراسة واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر
- المحور الثالث: دراسة وتحليل أهم معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر.

المحور الأول: ماهية الشمول المالي الرقمي

ازداد اهتمام الدولة الجزائرية بتحقيق الشمول المالي الرقمي كونه من الحلول الهامة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعزيز استخدام الخدمات المالية في ظل تشريعات عادلة وشفافة من كافة أطراف المجتمع، وكذا الشركات والمؤسسات المختلفة.

كما أنّ السلطات العمومية الجزائرية،والممثلة في بنك الجزائر تسعى جاهدة لوضع إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي الرقمي خلال الحد من معوقات التي تحول دون استخدام الخدمات المالية الرقمية.

لذا يستوجب معرفة ماهية الشمول المالي الرقمي، وذلك بالتطرق لما يلي:

1. مفهوم الشمول المالي الرقمي:

أ- **البنك الدولي** يعرف الشمول المالي:"على أن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، ، ادخار، وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة"، ويعرفه أيضا على أنه يتمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من إيجاد منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا: حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة. ويجب أن تقدم تلك المنتجات من خلال القنوات الشرعية، مثل البنوك وهيئة البريد والجمعيات الأهلية وغيرهم، كما يجب أن تبقى أسعارها مناسبة للجميع، مع سهولة الحصول عليها وأن تراعي حماية حقوق المستهلك، حتى نضمن أن يصبح لكل فئات المجتمع فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن لضمان عدم لجوء الأغلبية للوسائل (قاضي، جوان 2020). كما أن الشمول المالي الرقمي يشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم (موجز سياسات نوفمبر 2020، ص 1). كما يجب أن تمتثل تلك الخدمات المالية الرقمية للمتطلبات التنظيمية المعمول بها،بما يشمل مكافئة غسل الأموال،وتمويل الإرهاب،وحماية المستهلك، والأمن السيبراني، وحماية الخصوصية (OECD (2020)).

ب- يعرف البنك المركزي المصري بأنه: "إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض).العمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب)، تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة.ذلك من خلال القنوات المالية الرسمية". (البنك المركزي المصري)

يعرف صندوق النقد العربي الشمول المالي بأنه كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها، منها مثلا: حسابات توفير، حسابات جارية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة. (صندوق النقد العربي، 2015م، ص 10)

2. أهمية الشمول المالي الرقمي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية وبصفة رسمية لفئات المجتمع المختلفة، بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة، وتكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي:

- بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47%عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20 بالمائة (السعيد، 2018، ص 08).

- فمن جانب العلاقة مع **النمو الاقتصادي**، يساهم تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في تحسين النمو الاقتصادي من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين إليها من مستثمرين ومستهلكين. ويتسم القطاع المالي الأكثر شمولية، بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع. ويساعد ذلك الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي ، فبدون وصول الخدمات المالية إليها، لن تكون هذه الفئات قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظراً لضعف مواردها الذاتية (برنيه، 01 أكتوبر 2012م، ص 4).

- يساعد الشمول المالي على تقليل حجم الاقتصاد الغير رسمي مما يؤدي إلى توفير شفافية أكبر في المعاملات المالية من خلال آليات الرقابة والإشراف وتفعيل دور هيئات الاستعلام المالي (عمر، 2019، ص 123).

- تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك،وطرح هدفا عالميا طموحا للوصول إلى الموارد المالية بحلول عام 2020.

- الشمول المالي عامل تمكيني لأهداف التنمية المستدامة.

- الشمول المالي يهتم بشرائح كثيرة في المجتمع، خصوصا الشرائح المهمشة أو التي لم تلقى منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثلا الفقراء ومحدودي الدخل، خاصة المرأة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم، الشمول المالي يضمن أن كل هذه كل الفئات تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم، وهدا يؤدى لارتفاع مستوي المعيشة. وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة (https://www.marefa.org. Consulter le 25/12/2021 a 23:32).

المحور الثاني: دراسة واقع الشمول المالي الرقمي في الجزائر

لا تزال الجزائر تسجلّ إحدى أدنى المستويات فيالشمول المالي الرقمي حيث تسعى الحكومة إلى التقاط المدخرات الكبيرة غير المصرفية. وقد تم الشروع في إصلاحات لتعزيز هذه الأداة من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية الجماعية ومكافحة الاستبعاد المالي والاجتماعي. بالإضافة إلى حقيقة أن شبكة فروع البنك لا تزال غير مهمة بالنسبة لاحتياجات السكان، فإن توزيعها المكاني على كامل الإقليم لا يزال غير متساو، مما يجعل الوصول صعبًا، خاصة بالنسبة للسكان الذين يعانون من البُعد جغرافيا.

بالإشارة إلى البيانات التي أدخلها صندوق النقد الدولي للفترة (2013-2018)، يلاحظ أن "مؤشر الاختراق المصرفي أقل من 5.17، مما يعني أن معدل اختراق النظام المصرفي منخفض للغاية". القصة نفسها لـ "نسب الائتمان/ الناتج المحلي الإجمالي والودائع/ الناتج المحلي الإجمالي، وهي منخفضة مقارنة بعتبة ملائمة الاقتصاد الكلي والتي يمكن أن تصل إلى 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن النظام المصرفي الجزائري فشل في تضمين رأس المال غير الرسمي". والنتيجة: "مؤشر الشمول المالي لعام 2018 أقل من 0.5.

وهو ما يمثل حسب الخبراء مستوى منخفضًا من الشمول المالي" (http://emerging-africa.org/public/ar/article consulter le 07/12/2021 a 12 :20).

1. مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

يقاس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية.

وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي للبنك الدولي(**GlobalFindex**) الأداة المرجعية الأكثر استخداما، لتوفيرها بيانات دولية محيّنة حول مختلف المؤشرات.

الجدول 1: مقارن لبعض مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بنفاذ الأفراد إلى الخدمات المالية في الجزائر وبعض البلدان العربية والأفريقية لسنة 2017

نسبة (%) الأفراد فوق سن 15 سنة من مجمع السكان الذين				
	يملكون حسابات في المؤسسات المصرفية	يملكون حسابات ادخار	يصلون إلى الخدمات المالية عبر الانترنت الهاتف المحمول	يملكون بطاقات ائتمان
الجزائر	42.72	12.39	2.02	3.24
المغرب	28.41	4.93	1.49	0.19
تونس	36.82	13.65	4.05	7.13
مصر	32.07	4.23	2.25	3.33
الإمارات العربية	87.39	24.05	46.62	45.44
البحرين	82.61	22.89	29.01	29.85
كوت ديفوار	14.77	9.65	33.29	1.35
الكاميرون	26.87	10	15.55	3.05
جنوب إفريقيا	67.44	10.36	20.60	8.87
العالم العربي	36.71	7.59	5.68	4.64
العالم	67.09	20.63	24.94	18.39

المصدر: د.محمد شكرين: جامعة المدية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 12العدد 01الخاص (الجزء1) أزمة كوفيد،19 حافز لتعزيز الشمول المالي الرقمي في الجزائر، جانفي 2021، ص225.

الشكل1: مكانة الشمول المالي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية

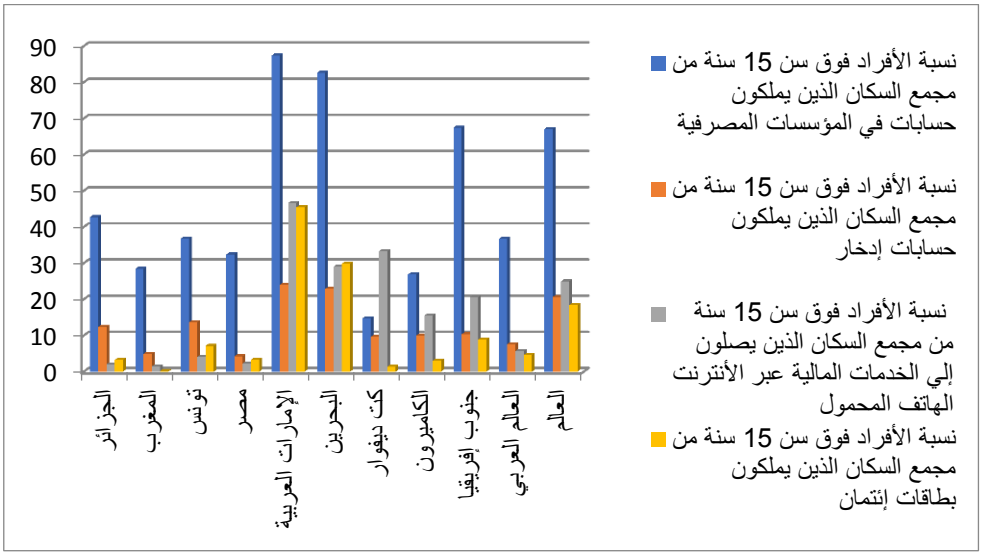

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 1

بمقارنة المؤشرات الواردة في الجدول رقم 01 أعلاه، يتبين تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بالمؤشرات العالمية، ويظهر التدني الشديد في مؤشر الوصول إل الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول ومؤشر بطاقات الائتمان، وذلك بسبب هشاشة التقنيات البنكية في استقطاب وتشجيع على التعاملات الإلكترونية كذلك ضعف شبكة الهاتف المحمول وعد موجود تنسيق عالي ما بين البنوك و متعاملين الهاتف المحمول و يفسر كذلك اقتصاد جزائري غير منفتح عالميا وليس مندمجا عالميا في سلاسل القيمة العالمية و ضعف الانترنت.

2. الخدمات المالية الرقمية في الجزائر:

إن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفّر القدرة على التكيف مع الأزمات كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي وخاصة للنساء.. ففي الجزائر اليوم، لا يزال 57٪ من البالغين و71٪ من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة.

الجدول 2: تطور عدد نشاط السحب على الجهاز الصرف الآلي في الجزائر

للفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية أفريل 2021

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنكية العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب دج
2016	1370	6 868 031	98 822 524 500,00
2017	1 443	8 310 170	126 398 291 000,00
2018	1441	8 833 913	136 233 452 000,00
2019	1621	9 929 652	164 116 233 000,00
2020	3030	58 428 933	1 073 004 953 000,00
جانفي 2021		5 746 786	114 855 470 500,00
فيفري 2021	3030	5 279 202	105 904 121 000,00
مارس 2021		6 199 220	128 932 610 500,00
أفريل 2021		6 788 903	141 839 155 000,00

المصدر :إحصائيات نشاط السحب على الجهاز النقدي، عبر موقعه على الانترنت:تاريخ الاطلاع يوم2021/12/25 على الساعة 17:35 زيارة الموقع:https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/

الشكل رقم (02): تطور عدد نشاط السحب على الجهاز الصرف الآلي في الجزائر

للفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية أفريل 2021

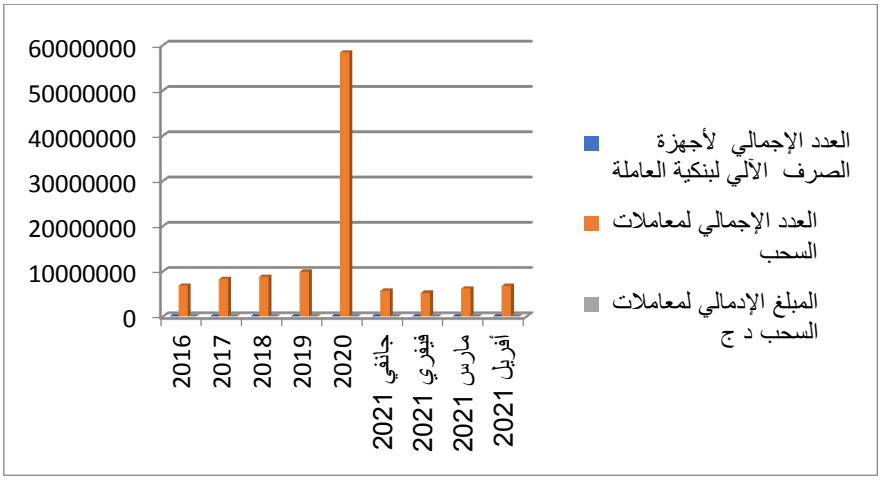

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد عل بيانات الجدول 2

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك ارتفاع في عمليات السحب خلال الفترة 2016 إلى غاية أفريل 2021، أما خلال فترة أزمة جائحة كوفيد19، تغيير سلوك الجزائريين فيما يخص عمليات السحب التي زاد مستواهابسبب التباعد الاجتماعي و تدابير الحجر الصحي ومرونة التعاملات الالكترونية من طرف التجار ومحلات التجزئة .

الجدول 3: تطور عدد نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني في الجزائر

للفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية أفريل 2021

السنة	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع دج
2016	5 049	65 501	444 508 902,40
2017	11 985	122 694	861 775 368,90
2018	15 397	190 898	1 335 334 130,76
2019	23 762	274 624	1 916 994 721,11
2020	33 945	711 777	4 733 820 043,01
جانفي 2021		139 364	892 240 174,23
فيفري 2021	38812	144 985	941 100 117,62
مارس 2021		199 452	1 332 511 279,19
أفريل 2021		193 538	1 284 353 509,54

المصدر :إحصائيات نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، عبر موقعه على الانترنت:تاريخ الاطلاع يوم2021/12/25 على الساعة19:40 زيارة الموقع:

https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك ارتفاع في عمليات الدفع خلال الفترة 2016 إلى غاية أفريل 2021، أما خلال فترة أزمة جائحة كوفيد19، تغيير سلوك الجزائريين فيما يخص عمليات الدفع التي زاد مستواها.

- **بالنسبة لأهم النتائج التي تخص واقع الشمول المالي في الجزائر:**

في الجزائر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية بلغت 33%عام 2011، و50% عام 2014 فيما كان 43% عام 2017، في حين لا تزال نسبة الاقتراض من المؤسسة المالية منخفضة جدا حيث لم تتعد 3% عام 2017، إلى جانب القصور الشديد في استخدام الحسابات لدفع الفواتير حيث دفع 8% فواتيرهم عبر المؤسسات المالية، وكذا نقص كبير في نسبة مالكي بطاقات الائتمان إذا بلغت ما يقارب 3% عام 2017 (عمر ب.، ص17).

المحور الثالث: دراسة وتحليل أهم معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر

تهدف الحكومة الجزائرية إلى تحسين الخدمات المالية الرقمية، بوضع استراتيجيات خاصة تسمح بتعزيز الشمول المالي الرقمي ورفع مستوياته، من خلال تأمين بيئة مناسبة للأعمال، إلاّ أنها لا تزال تعاني من بيئة غير مؤهلة تأهيلا كافيا،كما أنّ حجم المعاملات الرقمية المسجّلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات وعدد سكان الجزائر الذي يفوق 43.05 مليون نسمة، فقد كانت جهود الجزائر في هذا المجال بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمتعاملين في المجال الشمول المالي الرقمي.

1. أهم معوقات الشمول المالي الرقمي في الجزائر:

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل (ضيف، 2020، ص 482).

– الثقافة المالية تلعب دورا فعالا في تغيير الذهنيات، حيث نجد أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة يركزون بشكل كبير على نقص التمويل لديهم بينما الأشخاص المتعلمون يركزون على أمور تقنية مثل تكلفة الخدمات المالية وعامل الثقة في النظام المالي والمصرفي (AlexandraZins، 2016, P50).

– غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (**NGOs**) وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وأشار في على تنظيم التمويل

الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أومن جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض (عجوز، 2017، ص 25).

– تواجه الصيرفة الإسلامية عقبات حالت دون انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة.ويبقى المشكل في عدم امتلاك البنك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك التقليدية عبر وحداتها الإسلامية، وهو ما وقع في السابق مع البنوك الإسلامية المعتمدة التي لم يفصل المركزي في تطابق تعاملاتها مع "الشريعة الإسلامية" إلى يومنا هذا، رغم نشاطها لأكثر من 20 عاماً، كما هو الحال مع بنك البركة (https://www.alaraby.co.ukconsulter le 07/12/2021 a 13 :20).

– انعدام المنافسة بين المؤسسات المالية نتيجة هيمنة القطاع المصرفي العمومي، حيث تقوم بتقديم منتجات متشابهة ما عدا البنوك الخاصة والتي تتميز بالتكلف العالية في تقديم خدماتها المختلفة.

2. جهود الجزائر في التصدي لمعوقات الشمول المالي الرقمي:

من أهم الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي الرقمي، ما يلي (Banque inclusion financierehttps'algeriebrochure sur l'd، p3-5.):

1.2 تعزيز البنية التحتية المالية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتسهيل وصول المواطنين للخدمات المالية عن طريق:

- **البيئة التشريعية:**وضع إطار تشريعي مناسب لدعم منهج الشمول المالي من خلال تطوير وتعديل التعليمات والقرارات التي تدعم الأولويات على النحو المحدد.
- **تنفيذ الشبكة:** تعزيز الموقع الجغرافي من خلال توسيع شبكة وكالات مقدمي الخدمات المالية ودعم إنشاء وكالات أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، كما أنه يشجع على إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك ونقاط البيع والتأمين والأوراق المالية وغيرها، وفقا لتشريعات الدولة.

- **تطوير أنظمة الدفع والتسوية:** تطوير أنظمة الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتسويتها بين مقدمي الخدمة خلال المواعيد النهائية المناسبة لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.
- **الاستفادة من التقدم التكنولوجي:** العمل على تطوير وتحسين التواصل وتبادل المعلومات من خلال توسيع عرض الخدمات المالية الرقمية، بأقل تكلفة وزيادة الكفاءة
- **توفير قاعدة بيانات كاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب المعلومات الائتمانية، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تسجل التاريخ الائتماني للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كذلك المنقولة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن الموردين والعملاء لديهم حق الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها لضمان الشفافية وحماية حقوق الجميع.

2.2 توفير حماية مالية أفضل للزبون من خلال:

- تأكد من أن العميل يستفيد من المعاملة العادلة والشفافة المنتجات والخدمات المالية، بسهولة وبتكلفة معقولة وجودة.
- تقديم المعلومات الضرورية والدقيقة في جميع مراحل العلاقة للعميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح عن طريقة شفافة للبيانات للعملاء من خلال التأكد من إبلاغهم بها الفوائد والمخاطر المرتبطة بالمنتج أثناء تطوير آلية لإبقاء العملاء على اطلاع دائم بجميع التحديثات والتغييرات في المنتجات والخدمات.
- القدرة على تقديم المشورة بناءً على احتياجات العملاء وتعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- حماية البيانات المالية للعملاء وتطوير الآليات مناسبة لرصد حقوقهم والدفاع عنها.
- وضع آليات للتعامل مع شكاوى العملاء في فترة زمنية معقولة، والتأكد من أنهم مستقلون وغير متحيزين.

3.2 تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية:

من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لصالح الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مع مراعاة:

- احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفة أثناء تصميم المنتجات والخدمات المخصصة لهم قبل طرحها في السوق،فضلا عن ابتكار المدخرات الجديدة والتأمين ووسائل الدفع بخلاف القروض.
- تعزيز المنافسة بين موردي المنتجات والخدمات المالية، لتقديم المزيد من الخيارات للعملاء وتحسين القدرة التنافسية بين المؤسسات المالية، للحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة في الخدمات، مما يتيح للعملاء الاختيار بسهولة وشفافية،المنتجات بتكاليف معقولة.
- تخفيض الضرائب والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذلك التي تقلل من تقديم الخدمات المالية غير الملائمة عن طريق مقابل دفع العمولات من قبل العميل. مراعاة وضع العملاء أثناء العلاقة من أجل تجنب التعرض للاستغلال من قبل مقدمي الخدمات المالية من خلال المبالغة فيها مديون.
- التخفيف من الاحتياجات التمويلية من خلال مراجعة التعليمات سارية المفعول من قبل السلطات الرقابية.
- توفير التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية، مكرسة لهذا النشاط.

4.2 التثقيف المالي:

يجب على كل دولة أن تهتم بالتعليم والوعي المالي من خلال وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالتعليم ومحو الأمية المالية. تطوير هذه الإستراتيجية من قبل المنظمات الحكومات والقطاع الخاص لتحسين الثقافة المالية.

- المواطنين، وخاصة الفئات الضعيفة مثل الصغيرة والمتوسطة الحجم الأعمال التجارية والشباب والنساء.
- الهدف من التعليم المالي هو إقامة نظام تعليمي لتمويل المتكامل لبناء مجتمع متعلم ماليًا يعمل عليه.
- نشر الوعي وتنميته بين كافة شرائح المجتمع التي لديهم المهارات التي تمكنهم من الفهم والتعرف على المنتجات والخدمات المالية، مع العلم أن المعرفة المالية تساعد على المواطنين اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة في أعمالهم معاملات مالية مختلفة بأقل درجة من المخاطر.
- يجب أيضا تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، على وجه الخصوص.

– مستهلكين جدد مع مراعاة افتقارهم للخبرة في استهلاك الخدمات المالية لمساعدتهم على فهم حقوقهم والمسؤوليات. برامج توعية المستهلك غالبًا ما يتم تنفيذها من خلال حملات توعية عامة تهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية مصممة خصيصا لهم.

3. خاتمة:

من خلال الدراسة تبين أن الشمول المالي الرقمي في الجزائر لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، وفقا مؤشرات الشمول المالي مقارنة مابين الدول، وهذا مرده غياب اقتصاد حقيقي وليس اقتصاد ريعي، حيث أن قطاع المالي عديم المرونة، يتصف بهشاشة التقنيات البنكية، وضعف التحكم في التكنولوجيا على مستوى المورد البشري الغير كفؤ من جهة وعدم امتلاك تكنولوجيات الحديثة من جهة أخرى.

في سياق ما تم ذكره لا يدعونا إلى الشك في قدرة القطاع المالي على تحقيق التطور والتقدم،وخير دليل هو قيام الحكومة الجزائرية جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها لكافة فئات المجتمع وفي كل المناطق، وبالرغم من كل المجهودات المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر والذي يلعب فيه بنك الجزائر دورا رئيسيا إلا أنهلا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات الموضوعة. وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

– الشمول المالي الرقمي يعمل على تحقيق المنفعة الاقتصادية، لذا يجب على الحكومة الجزائرية من وضع استراتيجيات مهمة لتحقيقه.

– الشمول المالي الرقمي يعبر عن مستوى الخدمات المالية في الجزائر لذا لابدّ من توفير بنية تحتية مالية لتحقيقه.

– تواجه الجزائر مجموعة من المعيقات في تجسيدها للشمول المالي الرقمي، لذا لابد من تكريس كامل الجهود للتصدي لها.

4. قائمة المراجع:

- صندوق النقد العربي. (2015م). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

-Banque d'algeriebrochure sur l'inclusion financierehttps .www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion.

-http://emerging-africa.org/public/ar/article consulter le 07/12/2021 a 12 :20.

-https://www.alaraby.co.ukconsulter le 07/12/2021 a 13 :23

-https://www.marefa.org .Consulter le 25/12/2021 a.23:32

-Lorrent weill AlexandraZins .(,2016) .The determinants of ,june2016,Review of development finance . financial inclusion in Africa.

-OECD (2020) Advancing the Digital Financial Inclusion of youth.Available at: .www.org/daf/fin/financial-education/advancing-the-digital-finacial-inclusion-of-youth.htmconsulted on 13/09/2021-at 13:30.

- البنك المركزي المصري. الشمول المالي،النشرة التعريفية، للعاملين بالقطاع المالي.

- بن موسى محمد، وقمان عمر. (د.ت). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي*GLOBAL FINDEX* خلال الفترة(2011-2017) مع التركيز على الجزائر. *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale .*

- حنين محمد بدر عجوز. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلاميةالعاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة أعمال. فلسطين: كلية التجارة، جامعة الإسلامية.

- شنبي صورية،و بلخضر السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، "تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية". مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد 2، جامعة المسيلة .

- طرشي محمد، وأنساعد رضوان، وعبو عمر. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01 .

- علي سماي، وعمر قاضي. (جوان 2020). ملتقي الوطني الأول بعنوان: تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة. جامعة الجيلالي بونعامة: خميس مليانة.

- فضيل البشير ضيف. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية،مجلد 6، العدد 1.

- محمد يسر برنيه. (01 أكتوبر 2012م). ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1أكتوبر 2012. صندوق النقد العربي.

- موجز سياسات (نوفمبر 2020). الشمول المالي الرقمي. *www.amf.org.ae*.